



**Collective Consultation of NGOs
ON EDUCATION FOR ALL**

**Consultation Collective des ONG
SUR L'ÉDUCATION POUR TOUS**

**Consultación Colectiva de las ONG
EN EDUCACIÓN PARA TODOS**

المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية
بشأن التعليم للجميع



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

**الاجتماع السابع للمشاورة الجماعية
للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع
سنتياغو، شيلي، 21-23 أيار/مايو 2014**

الإعلان الختامي

إعمال الحق في التعليم في مرحلة ما بعد عام 2015

الديباجة

- 1 - تضم هذه الوثيقة آراء المنظمات والشبكات الوطنية والإقليمية والدولية غير الحكومية القادمة من شتى أنحاء العالم والتي التأم شملها في الاجتماع السابع لمشاورة اليونسكو الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع، في سنتياغو بشيلي، في الفترة الممتدة من 21 إلى 23 أيار/مايو 2014.
- 2 - وتضمنت أهداف اجتماعنا تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة، وتحديد العقبات الرئيسية واستشراف المستقبل. وتمثل غرضنا الأساسي في إضفاء الطابع الاستراتيجي على التزام المجتمع المدني في تحديد جدول أعمال التعليم في مرحلة ما بعد عام 2015، الذي ستم الموافقة عليه في المنتدى العالمي للتربية الذي سيعقد في جمهورية كوريا في أيار/مايو 2015، وفي ترويج جدول الأعمال هذا بوصفه جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية العالمية التي ستعتمد في مؤتمر القمة الذي ستعده الأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2015.
- 3 - وأحطنا علماء، خلال مداواتنا، بوضع حركة التعليم للجميع؛ ودرسنا مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات ذات الصلة بهذا الموضوع؛ واستعرضنا العمليات المتعلقة بإعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015، بما في ذلك نتائج الاجتماع العالمي للتعليم للجميع الذي عقد في سلطنة عُمان في عام 2014؛ وحددنا الفرص المتاحة كما وضعنا استراتيجيات لتعزيز الحق في التعليم حتى عام 2015 وما بعده.
- 4 - وإننا نذكر بأن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وهو عامل جوهري في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجنسانية، وبأنه يقع على عاتق الدول واجب توفير التعليم العام والجماعي للجميع. وإننا نؤكد

مجدداً ضرورة مواصلة جدول أعمال التعليم للجميع في مرحلة ما بعد عام 2015، واتفق في الرأي على أنه ينبغي لجدول الأعمال هذا أن يتضمن وجهات نظر قائمة على الحقوق وعلى تعميم التعلّم الشامل مدى الحياة.

5 - وإننا نظل ملتزمين التزاماً أساسياً بمشاركة المجتمع المدني الفعالة في الحوار الناجع فيما يتعلق برسم السياسات ورصدها بوصفها وسيلة لتحسين السياسات العامة وإضفاء الطابع الشرعي عليها. وإننا نؤمن بأن تعميق المشاركة الديمقراطية يعزز رسم سياسات عامة أكثر استدامة.

تقييم الأوضاع

6 - لقد أعرنا في اجتماع عام 2012 للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع عن أسفنا لما أحدثته الأزمات المالية والاقتصادية والمناخية العالمية من أثر سلبي على التعليم، ولتزايد أوجه التفاوت وتدهور ظروف المهاجرين والسكان الأصليين، وكذلك العواقب الناجمة عن فيروس ومرض الإيدز. وإننا نعرب عن خيبتنا لقلة التغيرات في هذه المجالات.

7 - وفي عام 2014، إننا نلاحظ بقلق تنامي العنف ضد الأطفال وضد العاملين في التعليم. وإننا ندين بشدة استهداف التعليم بالمجمعات. فإن قيام الإرهابيين في الفترة الأخيرة باختطاف أكثر من 200 فتاة من مدرستهن في نيجيريا يمثل حالة من حالات عديدة تحدث في شتى أنحاء العالم. وإننا نؤكد مجدداً حق كل طفل وشاب وراشد في الانتفاع بمدارس محمية وفي التعلّم في بيئة آمنة ومعززة للصحة.

8 - وإننا نعترف بأن الحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية يمكن أن تحرم أجيالاً كاملة من الانتفاع بالتعليم. وإن نصف الأطفال البالغ عددهم 57 مليوناً، ممن لا يزالون خارج المدارس مع أنهم في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي، يعيشون في بلدان متأثرة بالأزمات. وإننا نقر بما تحدثه حالات الطوارئ والهجرة القسرية للسكان من تأثير معرقل لعملية الأعمال الكامل للحق في التعليم.

9 - وإننا نقرّ بالتقدم المحرز في مجال الانتفاع بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي، وكذلك بأوجه التحسن التي حدثت في مجال التكافؤ بين الجنسين. كما أننا نقر بالتطورات الإيجابية المتمثلة في مبدأ تعدد الأطراف والتنظيم الهيكلي للتعليم للجميع المقترنين بآليات التمويل ومشاركة المجتمع المدني.

10 - وإننا نعرب عن عميق قلقنا من أنه لا يزال هناك 57 مليون طفلاً خارج المدرسة، منهم 17 مليون فتاة و11 مليون فتى لا يُتوقع على الإطلاق أنهم سيتمكنون يوماً من الالتحاق بالتعليم؛ كما أن هناك 79 مليون مراهق لا ينتفعون بالتعليم الأساسي الفعال. وتثير مستويات القرائية المتدنية للغاية لدى الشباب والكبار قلقاً بالغاً لدينا، إذ تشير التقديرات إلى أنه لا يزال هناك ما يقارب 774 مليوناً من الكبار غير القادرين على القراءة والكتابة، ثلثاهم من النساء. وعلى الرغم من وجود نقص في البيانات المحددة، فإننا نود أن نستعري الانتباه إلى أن الأطفال

والشباب والكبار المعوقين أو المنتمين إلى أقليات إثنية يعاونون من الحرمان الشديد ولا تتاح لهم فرص التعليم في أغلب الأحيان.

11- وإننا نشير إلى أن العديد من البلدان لم تخصص للتعليم نسبة لا تقل عن 6% من ناتجها المحلي الإجمالي أو 20% من ميزانيتها الوطنية، وأن المعونة المخصصة للتعليم قد انخفضت في الوقت نفسه بنسبة 6.3% بين عامي 2010 و2011، مما أحدث فجوة سنوية في التمويل بلغت 26 مليار دولار. كما أن المعونة الإنسانية المخصصة للتعليم انخفضت منذ عام 2010، مما أحدث فجوة في التمويل بلغت 229 مليون دولار أمريكي. ويظل التعليم قطاعاً من أقل القطاعات حصولاً على التمويل في إطار الاستجابات الإنسانية، إذ إنه مثل 1.9% فقط من النداءات الإنسانية في عام 2013.

العقبات

12- الشؤون المالية: إننا نرى أن نظم الضرائب التنازلية، وتفادي دفع الضرائب والتهرب منها، والفساد، والإنفاق على الشؤون العسكرية تمثل عقبات أساسية تعرقل عملية سد الفجوة المالية في التعليم البالغة 26 مليار دولار أمريكي. وتخسر البلدان النامية 189 مليار دولار أمريكي سنوياً من الأموال التي تذهب إلى الملاذات الضريبية بينما تصل المبالغ التي تعفى من الضرائب ما يقارب ثلاثة مليارات دولار أمريكي في كل أسبوع. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة الفساد تفوق 2.6 تريليون دولار أمريكي سنوياً. ولو تم في عام 2013 تحويل 1.5% من الإنفاق العسكري العالمي إلى التعليم لتسنى سد الفجوة المالية في مجال التعليم.

13- البنى الاجتماعية: إننا نرى أن جميع أشكال التمييز تمثل عوامل تحول دون إعمال الحق الإنساني في التعليم وإقامة مجتمعات عادلة. وإننا نقرّ بأن نقص الوعي فيما يتعلق بالتمييز القائم على الانتماء الإثني والتمييز الموجه ضد المعوقين يمثلان عائقاً يحول دون توفير التعليم للجميع، وإننا نشدد على الحق في التعليم الجامع. كما أننا نرى أن النظام القائم على سلطة الرجل يمثل عائقاً كبيراً يحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم وفي غيره من المجالات.

14- أوضاع المعلمين: إننا نعرب عن عميق قلقنا من اتساع نطاق أوجه النقص في المعلمين المدربين، التي تتفاقم بسبب تدني مستوى تدريب المعلمين الأولي والمستمر، وبسبب ظروف العمل والمرتبات غير الملائمة ووضع المعلمين المتدني. وإننا نرى أن كل ذلك يمثل عوائق كبيرة تعرقل عملية توفير التعليم الجيد للجميع.

15- الخصخصة: إننا نرى أن تزايد التوجه نحو الخصخصة والسعي إلى الربح داخل قطاع التعليم وعن طريق التعليم يمثلان تهديدين خطيرين لعملية تعميم التعليم المجاني بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، إذ إنهما يضعفان نظم التعليم العام، ويعززان المنظور الضيق لجودة التعليم، ويقلصان فرص الحكم الديمقراطي، ويزيدان التجزئة الاجتماعية.

16- التجريم: مع أننا لاحظنا بعض التقدم في مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات على مختلف المستويات، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تزايد تجريم الحركات الاجتماعية، وإغلاق المساحات التشاركية، والموافقة على تشريعات تحد من حرية التعبير.

جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد 2015

17- ساهمت مختلف المبادرات، منذ انعقاد الاجتماع السادس للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع، في عملية رسم ملامح جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد 2015، وشملت هذه المبادرات المشاورة المواضيعية العالمية بشأن التعليم، والمناقشات التي دارت في الدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، واجتماعات اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع، والاجتماعات العالمية بشأن التعليم للجميع. وتم اقتراح عمليات أخرى تتيح توفير المعلومات التي تستند إليها خطة التنمية الشاملة لما بعد عام 2015 وتحديد المكانة التي يحتلها التعليم في هذه الخطة، ولا سيما تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

18- ونرى أن طريقة إعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد 2015 عسيرة ومعقدة وأنها تضع عقبات أمام مشاركة المجتمع المدني، على جميع المستويات. بيد أن وجود آليات مؤسسية لمشاركة المجتمع المدني في الهيكل التنظيمي لحركة التعليم للجميع أتاح لنا المشاركة بفعالية في رسم ملامح جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد 2015.

19- ونعترف أيضاً بأن مشاركة الدول الأعضاء لم تكن كافية حتى تاريخ قريب. ونرحب بتزايد مشاركة الدول الأعضاء من خلال الفريق العامل المفتوح العضوية والهيكل التنظيمي لحركة التعليم للجميع والعمليات التي تشجع تعزيز الالتزام والتي تيسر المشاركة المدنية والإحساس بامتلاك الأنشطة.

20- وإننا ندعم الغاية الشاملة المتمثلة في "ضمان توفير التعليم المنصف والجيد والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030" بوصفها غاية عامة لجدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015. ونرحب أيضاً بالاقتراح المشترك الذي قدمته اللجنة التوجيهية المعنية بالتعليم للجميع فيما يتعلق بالتعليم في مرحلة ما بعد عام 2015 ولا سيما فيما يخص مفهوم اللجنة للتعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، والرؤية والمبادئ التي وضعتها اللجنة والمجالات ذات الأولوية التي حددتها.

21- وندعم أيضاً اتفاق مسقط الذي اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام 2014 وإشارته إلى ضرورة إدخال تحسينات على الصياغة اللغوية للأهداف. ونؤيد بصفة خاصة ما تم تأكيده من أن جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 سيتم إقراره في المنتدى العالمي للتربية لعام 2015 في جمهورية كوريا، وندعو إلى مواصلة وتنشيط الجهود في إطار عملية التعليم للجميع وهيكلها التنظيمي حتى عام 2030. ونؤيد أيضاً أن

تستند خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015 إلى جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد 2015، ولا سيما فيما يخص دور التعليم الأساسي في هذه الخطة.

22- ونظراً إلى البيان الختامي للاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام 2014 ودعوته إلى إعادة النظر في الأهداف، نطلب ما يلي:

(أ) إعادة إدراج هدف الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في الهدف الأول من أهداف التعليم للجميع، بما يتماشى مع إطار عمل دكاو وإعلان موسكو لعام 2010، ومن ثمّ الإقرار صراحةً بأن هذا الهدف يمثل المرحلة الأولى من مراحل التعليم؛

(ب) تماشي هدف محو أمية الشباب والكبار مع الاقتراح الطموح الذي قدمه الفريق العامل المفتوح العضوية، والذي يدعو إلى تحقيق هدف محو الأمية بنسبة 100٪ بحلول عام 2030؛

(ج) إدراج المرحلة العليا من التعليم الثانوي والتعليم العالي صراحةً في الهدف الرابع من أهداف التعليم للجميع، على ألا يكون هناك فرق في النسب المئوية بين الشباب والكبار؛

(د) الإبقاء على هدف خاص بالتمويل، لأنه أساسي لتنفيذ جدول أعمال التعليم للجميع. ويشمل ذلك إدراج تعهد صريح من البلدان المانحة بالالتزام بعكس مسار الانحدار في المعونة والإغاثة الإنسانية المكرستين للتعليم.

23- وإننا ندعو إلى زيادة الشفافية والالتزام بالحكم الديمقراطي المرتبطين بعمليات صنع القرار داخل الهيكل التنظيمي للتعليم للجميع، بغية ضمان الاحترام الكامل للقرارات الناتجة عن هذه العمليات.

24- وإننا نقر بأن إعداد المؤشرات الذي سيجري في الأشهر المقبلة يمثل عملية سياسية تتطلب مشورة تقنية. وبالتالي، فإننا نعتقد أن مسؤولية اتخاذ القرارات النهائية بشأن المؤشرات العالمية يجب أن تقع على عاتق الهيئات الإدارية للهيكل التنظيمي لحركة التعليم للجميع في حين أنه يجوز لكل بلد أن يضع مؤشرات إضافية خاصة بسياق محدد. وإننا نوصي بالحرص على تصميم المؤشرات في جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 على نحو يعزز المساواة ويقص الفوارق. ونقترح أن تعتمد البلدان في خططها التنفيذية الوطنية أهدافاً مؤقتة ترمي إلى تضيق الهوة بين الفئات الأوفر حظاً والفئات المحرومة.

25- وإننا نسلّم بأن "التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع" قد أدى دوراً رئيسياً في الرصد المستقل لأهداف التعليم للجميع. ونوصي بالإبقاء على هذا التقرير في السيناريو الخاص بمرحلة ما بعد عام 2015، وأن يُستخدم بقدر أكبر من أجل تقديم المعلومات اللازمة لرسم السياسات على المستوى الوطني. ونقر بأن هناك حاجة إلى بيانات متينة قابلة للتفصيل، وإلى تنظيم تدريب في تفسير البيانات بغية تعزيز رسم السياسات السليمة وتنفيذها وتحليلها.

26- ونعتبر الشراكة العالمية من أجل التعليم آلية أساسية لتمويل برنامج التعليم للجميع ندعوها إلى توفير الدعم المالي اللازم لرسم السياسات وتنفيذها، بما يتماشى مع جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد 2015.

27- ونناشد اليونسكو أن تؤمن التمويل اللازم لاستمرار مشاركة المشاورة الجماعية في الهيكل التنظيمي العالمي للتعليم للجميع، وفي المشاورات الإقليمية والعالمية بشأن جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015، وفي المنتدى العالمي للتربية في كوريا لعام 2015، وفي المرحلة الممتدة حتى عام 2030.

28- ونظراً إلى التطورات الحديثة وإلى مشاركتنا في عملية توفير التعليم للجميع، نعرب عن التزامنا بما يلي:

(أ) الحفاظ على زخم المساهمات في تعزيز جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 وإطار العمل الخاص بهذه المرحلة، لا سيما من خلال المؤتمرات الإقليمية التي تقودها اليونسكو في المناطق الست كافة، والمقرر عقدها بين شهري آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر 2014؛

(ب) الاستمرار في المشاركة والحوار مع اليونسكو والجهات المعنية الرئيسية الأخرى بشأن إعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 وتنسيقه مع خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام 2015؛

(ج) تعبئة جميع الحكومات على المستوى المحلي والإقليمي والمركزي للإسهام والالتزام بالمشاركة الفاعلة في إعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 وعملية التنفيذ التي تليه؛

(د) تشجيع المشاركة الفاعلة للأسر والأطفال والشباب والمعلمين والمجتمعات المحلية، ولا سيما أكثرهم تهميشاً، لتصل أصواتهم إلى المسؤولين عن إعداد جدول الأعمال ووضع السياسات؛

(هـ) تعزيز جهودنا الرامية إلى ترويج التعليم داخل الأوساط التعليمية وخارجها على حد سواء، ومساءلة الدول والجهات المانحة عن الوفاء بالتزاماتها؛

(و) نشر الوثيقة الختامية هذه، من خلال أعضاء المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع، ومن خلال المجتمع المدني الأوسع نطاقاً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ز) العمل مع اليونسكو لإعداد المنتدى العالمي للتربية لعام 2015 ومنتدى المجتمع المدني المرتبط به.

29- ونعرب عن شكرنا لليونسكو، لتنظيمها الاجتماع السابع للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع في سانتياغو. ونود أيضاً تهنئة مستضيفينا، المنتدى الشيلي المعني بالحقوق في التعليم وحملة أمريكا اللاتينية للحقوق في التعليم والإعراب لهما عن خالص امتناننا. ونعرب أخيراً عن عرفاننا وتقديرنا لمساهمات جميع المشاركين في التبادل والحوار خلال كل مراحل المؤتمر.